الشاهين يسأل عن كيفية توزيع أراضي الشريط الحدودي

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، بشأن توزيع الأراضي الواقعة على الشريط الحدودي لتحويلها مزارع للمواطنين. ونص السؤال على ما يلي:

صرح المدير العام السابق للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فيصل الحساوي في نوفمبر من عام 2017 بأن المزارع الحدودية للكويتيين قيد الدراسة، وقد أفادت الهيئة بأن ما جاء عنه كان مجرد اقتراح وأن الهيئة خاطبت البلدية بهذا الشأن.

يرجى إفادتي بالآتي: – هل توصلت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية مع بلدية الكويت لقرارات بشأن توزيع الأراضي الواقعة على الشريط الحدودي لتحويلها مزارع للمواطنين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمخاطبات في هذا الشأن

دور انعقاد تاريخي بكل الاحصائيات

رقم قياسي من الاستجوابات في دور الانعقاد الأول منذ مجلس 1963

رياض عواد

مازالت الوسط تنشر ما تم تناوله في دور الانعقاد الفائت بكل مافيه من اقرار قوانين واسئلة برلمانية وشكاوي وعرائض وانجازات اللجان البرلمانية، وسنتناول بند الاستجوابات

وهو رقم قياسي من قدمه النواب في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة مقارنة مع دور الانعقاد في أي فصل تشريعي أخر منذ مجلس 1963، حيث قدم النواب 9 استجوابات منها 5 استجوابات لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد واستجواب واحد لكل من وزراء (الخارجية والدولة) و(الصحة) و (المالية والاقتصاد) و(الداخلية).

وفي جلسة 30 مارس 2021 وافق المجلس على طلب من سمو رئيس مجلس الوزراء بتأجيل الاستجوابات المقدمة والمزمع تقديمها لسموه إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحالي، ولم يوافق المجلس على طلب بإلغاء هذا القرار في جلسة 13 أبريل الماضي، في حين حال عدم عقد الجلسات دون النظر في جدول أعمال المجلس ومنها بند الاستجوابات.

وقدم الاستجوابات 13 نائباً هم: شعيب الموزري وقدم 3 استجوابات، يليه النائبان ثامر الظفيري و خالد العتيبي لكل منهما استجوابان والنواب حمدان العازمي، محمد براك المطير، د.حسن جوهر، مهلهل المضف، مهند الساير، د. أحمد مطيع، سعود أبو صليب، مساعد العارضي و صالح المطيري ود.عبدالكريم الكندري قدموا استجوابا واحدا لكل منهم. وقد استقالت الحكومة بعد شهر من افتتاح المجلس عقب تقديم استجواب لرئيس الوزراء، فيما تم تقديم استجوابين قبل قسم الحكومة الحالية أمام مجلس الأمة واستجوابين قدما يوم جلسة القسم، ولم تتم مناقشة أي استجواب حتى الأن. وإلى تفاصيل الاستجوابات المقدمة وما انتهت إليه من نتائج:

الأول لرئيس الوزراء

قدم استجوابا لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد في 5 يناير 2021 ، من النائبين ثامر الظفيري وخالد العتيبي ، وتضمن الاستجواب 3 محاور، هي:

الأول: مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد.

الثاني: هيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان.

الثالث: الإخلال بالالتزام الدستوري في المادة (98) من الدستور.

وفي تاريخ 18 يناير 2021 تقدمت الحكومة باستقالتها وفي جلسة 30 مارس 2021 رفع المجلس الاستجواب من جدول الأعمال وفقا للمادة 142 من اللائحة الداخلية للمجلس.

الثاني لرئيس الوزراء

قدم النائبان محمد براك المطير وحمدان العازمي (تبني الاستجواب بعد إبطال عضوية بدر الداهوم بحكم المحكمة الدستورية) الاستجواب الثاني إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد في تاريخ 8 مارس 2021 وذلك قبل قسم الحكومة أمام مجلس الأمة، ويتكون من محور واحد بشأن الانتقائية في تطبيق القوانين.

الثالث لرئيس الوزراء

قدم النواب حسن جوهر ومهلهل المضف ومهند الساير الاستجواب الثالث إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد الصباح في 29 مارس 2021 قبل يوم من جلسة قسم الحكومة أمام مجلس الأمة ويتكون من محورين ، هما:

الأول: التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة (98) بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها

الثاني: النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي

الرابع لرئيس الوزراء

قدم النائب مساعد عبد الرحمن العارضي الاستجواب الرابع إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد في 30 مارس 2021 يوم قسم الحكومة أمام مجلس الأمة، يتضمن محور واحد بشأن تعمد رئيس الوزراء تعطيل أعمال السلطة التشريعية.

الخامس لوزير الصحة

قدم النائبان دكتور أحمد مطيع العازمي وسعود أبوصليب استجوابا إلى وزير الصحة د. باسل الصباح في 30 مارس 2021 يوم قسم الحكومة أمام مجلس الأمة، يتضمن 3 محاور، هي:

المحور الأول: عجز الوزارة خلال مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19)

المحور الثاني: الفساد الإداري والمالي بالوزارة

المحور الثالث: غياب الجدية في التعاون مع السلطة التشريعية

السادس لوزير المالية

قدم النائب شعيب الموزري استجوابا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة مساعد حمادة في 2 مايو 2021 ويتكون من محور واحد بشأن عدم احترام المادة (99) من الدستور والمادة (121) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

السابع لوزير الخارجية

قدم النائب شعيب الموزري استجوابا إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر في 2 مايو 2021 يتضمن محور واحد بشأن عدم احترام المادة (99) من الدستور والمادة (121) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

الثامن لرئيس الوزراء

قدم النائبان شعيب الموزري و صالح ذياب المطيري استجوابا لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد الصباح في 23 مايو 2021 يتضمن 5 محاور، هي :

المحور الأول : – عدم احترام نص المادة 100 من الدستور .

المحور الثاني : – مخالفة سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب للقانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة به فيما يتعلق بتقديم جميع الخاضعين لأحكام هذا القانون لذمتهم المالية خلال 60 يوم من تاريخ توليهم مناصبهم.

المحور الثالث: اخفاق سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب في أداء واجباته الدستورية التي نصت عليها المادة 127 من الدستور والتفسير (الملزم) الوارد في المذكرة التفسيرية للمادة 102 من الدستور ، عدم الالتزام بنصوص المواد 7 و 8 و 16 و 20 و 25 من الدستور.

المحور الرابع : – الفشل في الاشراف على التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة لاسترجاع الارباح المحتجزة.

المحور الخامس : عدم احترام نصوص المواد 30 و 31 من الدستور عند إصدار قراراً بعدم السماح بالسفر المواطنين إلى خارج البلاد.

التاسع لوزير الداخلية

قدم النواب ثامر الظفيري وخالد العتيبي وعبدالكريم الكندري استجوابا لوزير الداخلية ثامر علي صباح في 26 مايو 2021 يتضمن 7 محاور، هي:

المحور الأول : مصادرة حق الاجتماع الذي نص عليه الدستور بالمادة (44) وغياب توفير الضمانات المؤسسية لتمكين المواطنين من ممارسة هذا الحق.

المحور الثاني : الانتقائية في تطبيق القانون

المحور الثالث : تعسف أجهزة وزارة الداخلية مع عديمي الجنسية مما أدى إلى نتائج خطيرة المحور الرابع : القرارات التنفيعية المنتهكة لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المكفولة دستورياً المحور الخامس : الفشل بضبط الانفلات المروري وتصاعد معدلات الجرائم والعنف بالمجتمع

المحور السادس : اخفاق الوزارة في معالجة اوجه الخلل بالتركيبة السكانية

المحور السابع : عدم الرد على الاسئلة البرلمانية

الاستجوابات في اللائحة

الاستجواب هو إحدى الأدوات الدستورية الرقابية للنواب ، وهو في اللغة بمعنى (جاب) ويعنى طلب الجواب يقال استجوبه، أي: طلب منه الجواب، وتنظم المواد من (133 إلى 145) من اللائحة الداخلية الإجراءات والأحكام المتعلقة بنظر ومناقشة الاستجواب والنتائج المترتبة عليه، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

يقدم الاستجواب كتابة للرئيس وتبين فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات

يُوقع من 3 أعضاء على الأكثر ولا يجوز توجيهه إلا إلى وزير واحد أو إلى رئيس مجلس الوزراء

يبلغ رئيس مجلس الامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه

يدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه

ينظر المجلس الاستجواب عقب الأسئلة وذلك بالأسبقية على سائر بنود جدول الأعمال ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

لا تجري مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وبعد سماع من وجه إليه الاستجواب

يسقط الاستجواب إذ، تخلى من وجه إليه الاستجواب عن منصبه أو انتهاء الفصل التشريعي أو في الحالات التالية إذا لم يتبناه أحد وهي:

–تنازل المستجوب عنه

–غياب العضو المستجوب عن الجلسة المحددة لنظره

انتهاء عضوية مقدم الاستجواب

إذا انتهي دور الانعقاد دون البت في الاستجواب يستأنف المجلس نظره بحالته عند بدء دور الانعقاد التالي.

إجراءات مناقشة الاستجواب.

–يشرح المستجوب استجوابه خلال مدة لا تجاوز ساعة واحدة وثلاثين دقيقة، وبحد أقصى ثلاث ساعات إذ كان الاستجواب مقدما من أكثر من عضو.

–تكون الأولوية إذا تعدد المستجوبون لأسبقهم في طلب الاستجواب.

–المستجوب أن يعقب على رد الوزير على ألا تزيد مدة التعقيب على نصف ساعة إذا كان المستجوب عضوا واحدا ولا أن تجاوز ساعة واحدة إذا كان المستجوبون أكثر من ذلك.

النتائج المترتبة على مناقشة الاستجواب.

–الاكتفاء بالمناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال.

–تقديم أحد النواب اقتراحاً برغبة معينة فيما يخص موضوع الاستجواب.

–طلب بتشكيل لجنة تحقيق.

–تقديم توصيات.

–تقديم طلب بطرح الثقة موقع من 10 نواب بالوزير المستجوب.

–تقديم طلب بعدم إمكان التعاون إذا كان الاستجواب موجه لرئيس الحكومة.

–تحديد جلسة بعد 7 أيام على الأقل في حال تقديم طلب بطرح الثقة أو كتاب عدم إمكان التعاون لنظر الطلب.

–يكون سحب الثقة أو عدم التعاون بأغلبية النواب المنتخبين من غير الوزراء

جلسة سابقة

الدستور — الاستجوابات في دور الانعقاد الأول من الفصل الـ 16

مقدم الاستجواب	الوزير المستجوب	تاريخ التقديم	النتيجة
ثامر سعد الظفيري خالد محمد العتيبي	رئيس الوزراء سمو الشيخ/ صباح الخالد	2021/01/05	تقدمت الحكومة باستقالتها بتاريخ 2021/1/31 وصدر أمر أميري بقبول الاستقالة في 18 يناير وهي جلسة 30 مارس رفع الاستجواب من جدول الأعمال
محمد براك المطير حمدان سالم العازمي	رئيس الوزراء سمو الشيخ/ صباح الخالد	2021/03/08	في جلسة 30 مارس وافق المجلس على تأجيل استجوابات رئيس الوزراء إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني
د. حسن عبدالله جوهر مهلهل خالد المضف مهند طلال الساير	رئيس الوزراء سمو الشيخ/ صباح الخالد	2021/03/29	في جلسة 30 مارس وافق المجلس على تأجيل استجوابات رئيس الوزراء إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني
د. أحمد مطيع العازمي سعود سعد أبو صليب	وزير الصحة د. باسل الصباح	2021/03/30	في جلسة 14 أبريل وافق المجلس على طلب الوزير بتأجيل مناقشة الاستجوابين لمدة أسبوعين
مساعد عبدالرحمن العارضي	رئيس الوزراء سمو الشيخ/ صباح الخالد	2021/03/30	في جلسة 30 مارس وافق المجلس على تأجيل استجوابات رئيس الوزراء إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني
شعيب شباب الموزري	المالية والدولة لشئون الاقتصادية والاستثمار خليفة مساعد حمادة	2021/05/02	لم ينظره المجلس لتحديد موعد لمناقشته طبقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية
شعيب شباب الموزري	الخارجية و الدولة لشئون مجلس الوزراء د. أحمد ناصر	2021/05/02	لم ينظره المجلس لتحديد موعد لمناقشته طبقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية
شعيب شباب الموزري صالح ذياب المطيري	رئيس الوزراء سمو الشيخ/ صباح الخالد	2021/05/23	في جلسة 30 مارس وافق المجلس على تأجيل استجوابات رئيس الوزراء إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني
ثامر سعد الظفيري خالد محمد العتيبي عبدالكريم عبدالله الكندري	وزير الداخلية ثامر علي الصباح	2021/05/26	لم ينظره المجلس لتحديد موعد لمناقشته طبقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية

إحصائية الاستجوابات

- استجواب رئيس الوزراء الأول أدى إلى استقالة الحكومة
- استجوابان قدما لأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية قبل قسم الحكومة أمام المجلس
- 13 نائباً قدموا 9 استجوابات منها 5 لرئيس الوزراء
- استجوابان لوزيري الخارجية والمالية من محور متماثل

السويط يسأل عن عدد الطلبة المبتعثين لدراسة طيار تجاري في المملكة المتحدة

أعلن النائب ثامر السويط عن توجيهه سؤالين إلى كل من وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

نص السؤال على ما يلي:

نُشر إعلان في الصحف الرسمية في شهر يونيو 2019 لبعثة طيار تجاري في المملكة المتحدة بالتنسيق وحسب الاتفاقية (البروتوكول) الموقعة مع وزارة التعليم العالي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد الطلبات التي قُبلت، وعدد الطلبات التي لم تُقبل، وما الأسس والمعايير التي على أساسها تتم الموافقة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من اللوائح والقرارات المنظمة لذلك، وبصورة ضوئية من الإعلان المشار إليه، وهل تتطابق الشهادات الدراسية ونتيجة اختبار اللغة الانجليزية الدولي (الآيلتس) للطلبة المقبولين مع الشرط المعلن وتاريخ تقديمها للخطوط الجوية الكويتية؟

2 – هل قبلتم طلبة أعمارهم أقل من المطلوب في الإعلان وابتعثوا بعد اكتمال السن القانوني في يناير 2020 (18 عاما)؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما السبب والمسوغ القانوني لذلك؟

3 – هل قبلتم طلبة لديهم بعثات سابقة في التعليم العالي وتم تحويلهم؟ وهل قبلتم أبناء الطيارين؟

4 – أسماء لجنة القبول ومسمياتهم الوظيفية.

5 – هل قبلتم طلبة حصلوا على شهادة اللغة الانجليزية الدولي (الآيلتس) بعد 2019/8/31؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما السبب والمسوغ القانوني لذلك؟

سؤال إلى وزيرة الأشغال العامة

ونص السؤال على ما يلي:

تعد محطة تنقية المطلاع من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة لخدمة منطقة المطلاع السكنية وهي حبيسة أدراج قطاع الهندسة الصحية لأكثر من خمس سنوات.

ثامر السويط

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى علمت الوزارة بضرورة إنشاء محطة للتنقية في المطلاع؟ وما الإجراءات التي تمت؟

2 – صورة ضوئية من أسئلة المناقصين (عددهم وأسماؤهم)، وعدد الأسئلة التي لم تُجب الوزارة عليها.

3 – أسماء رئيس وأعضاء لجنة طرح المناقصة التي تعذر عليهم الإجابة على أسئلة المناقصين، وكذلك شهاداتهم والمعادلة عليها من وزارة التعليم العالي، وخبراتهم السابقة.

4 – صورة ضوئية من كتاب الوزارة المرسل إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة لأخذ الموافقة لطرح المشروع بنظام تصميم تنفيذ مع اشتراط تقديم العرض المالي لاحقا من المناقصين بعد التأهيل الفني.

5 – كشف بأسماء الموظفين المخولين في وزارة الأشغال العامة الذين يحضرون اجتماعات لجنة المطلاع.

6 – صورة ضوئية من قرار تشكيل جنة التأهيل في الوزارة، وأسماؤهم وشهاداتهم ومعادلاتهم من التعليم العالي

7 – لماذا خالف وكيل القطاع الخطة الاستراتيجية وطرح هذه النوعية من العقود الخطرة على نظامه تصميم تنفيذ، وتحميل الدولة جميع المخاطر؟ مع بيان الكلفة المالية لها وكيفية التصرف بالماء المعالج، بدلا من طرحها على نظام BOT لمدة (25) سنة وتحميل التكلفة والمخاطر وإدارة المشروع على المستثمر أسوة بمحطة الصليبية وزم الهيمان وكبد الشمالية على الرغم من جهوزية العقد للطرح من أكثر من (5) سنوات

عبدالله المضف يطالب وزير التجارة بأعداد الشركات المسجلة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وجه النائب عبدالله المضف سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل

نص السؤال على ما يلي:

أفرد الدستور الكويتي نصوصاً تمثل ضمانات دستورية لتمكين السلطة التشريعية من الرقابة على أعمال مجلس الوزراء من خلال الأسئلة البرلمانية، ولأننا لا نسوّف فرض طريقة محددة للإجابة على السؤال دون مشيئة السائل وبالإشارة إلى كتابنا رقم (67057) في تاريخ 2021/5/18 الموجه إلى السيد وزير العدل، والذي طلب فيه الإفادة عن عدد التظلمات والأحكام وإجراءات الوزارة المتبعة في شأن حقوق الموظفين، وورود جواب السيد الوزير حول عدم دستورية السؤال مما يقتضي الأمر التعقيب عليه بالاستناد إلى دلائل ارتكز عليها قرار المحكمة الدستورية في الطلب رقم (3) لسنة 2005؛ إذ أوضحت أن السؤال البرلماني بوصفه أداة من أدوات الرقابة البرلمانية وسبيلا لتتبع نشاط الحكومة ووسيلة من وسائل ممارسة رقابة المجلس على أعمال الحكومة وتصرفاتها يُعد من مقتضيات النظام النيابي ومن خصائصه الجوهرية ومستلزماته، ولما كان الأساس الدستوري هو المادة (99) من الدستور.

إذ نصت على أن: «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة»، وقد أكملت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الأحكام الخاصة بالسؤال والتي وردت موجزة في الدستور في المواد من (121) إلى (132) من اللائحة الداخلية، ولما أشارت المحكمة إلى أنه يبين من التفسير السابق لهذه المحكمة الصادر في جلسة 1982/11/8 للمادة (99) من الدستور في إطار ما ورد في طلب التفسير رقم (3) لسنة 1982، أنه خلص إلى أن السؤال البرلماني هو حق مقرر لعضو مجلس الأمة، وهو وسيلة من وسائل رقابة مجلس الأمة على أعمال وتصرفات الحكومة.

عبدالله المضف

وقد بينت المحكمة قائلة «وإذ كان الحاصل أن السؤال موضوعه بين السائل والمسؤول، وعلى الأخير الإجابة عليه، ما لم تكن ثمة مصلحة عليا تمنعه من الإجابة، أو رأى أن في إفضائه بي بيانات ضررا بالمصلحة العامة، فإنه ليس من شأن ذلك تفويت أي حق من حقوق المجلس النيابي، حيث أن حق المجلس قائم في أن يعارضه في ذلك عن طريق الاستجواب طبقا لإجراءاته وضوابطه، فالمسألة ليست حقا للمسؤول، بل هو اعتبار يسمو على الحقوق والواجبات لاتصاله بالمصلحة العليا للبلاد، وهو اعتبار إذا ذكر كان للمجلس النيابي تقديره واتخاذ قرار في شأنه طبقا للإجراءات المقررة، والأصل في السؤال أن يكون مكتوبا، وأنه درجت التشريعات المنظمة لأعمال المجالس النيابية على النص على ذلك.

وهدياً على ما سبق فإن التذرع بعدم دستورية السؤال هو ممارسة منفردة كون زملاء الوزير أجابوا جميعا على مضامين السؤال نفسه الوارد إليهم بموافاتنا بكامل الإجابة وهو الأمر الذي يبعث استغرابنا على ردكم في الإجابة.

ولا شك أن التوسع في تفسير المحكمة الدستورية للسؤوال البرلماني وضوابطه وفقا للطلبين المقدمين إلى المحكمة في هذا الشأن هو من صميم اختصاص المحكمة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – إلى ماذا استند ردكم تحديدا في وصف السؤال بأنه غير دستوري؟

2 – كم عدد التظلمات الإدارية التي تلقتها وزارة العدل والجهات التابعة لكم من موظفيها؟